

٥٠ - باب قُبلة الصبيان

٩٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُوْسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَفِيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَا: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَتَقْبَلُونَنَّا صَبِيَانُكُمْ؟! فَمَا نَقْبَلُهُمْ! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوْ أَمْلِكُ لَكَ أَنْ نَزَعَ اللَّهُ مِنْ قَلْبِكَ الرَّحْمَةَ؟!» (١).

٩١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ، وَعِنْدَهُ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ التَّمِيمِيُّ جَالِسٌ، فَقَالَ الْأَقْرَعُ: إِنَّ لِي عَشْرَةَ مِنَ الْوَالِدِ مَا قَبَّلْتُ مِنْهُمْ أَحَدًا! فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ لَا يَرْحَمَ لَا يُرْحَمُ» (٢).

٥١ - باب أدب الوالد وبره لولده

٩٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ نُمَيْرٍ بْنِ أَوْسٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ: كَانُوا يَقُولُونَ: «الصَّلَاحُ مِنَ اللَّهِ، وَالْأَدَبُ مِنَ الْآبَاءِ» (٣).

٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْقُرَشِيُّ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ عَامِرٍ: أَنَّ التُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَاهُ انْطَلَقَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحْمِلُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّي أَشْهَدُكَ أَنِّي قَدْ نَحَلْتُ (٤) التُّعْمَانَ كَذَا وَكَذَا. فَقَالَ: «أَكَلَّ وَلَدِكَ.....»

(١) أخرجه البخاري (٥٩٩٨)، ومسلم (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٦٦٥).

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٩٧)، ومسلم (٢٣١٨)، وأبو داود (٥٢١٨)، والترمذي (١٩١١).

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب «العيال» (١/٥٣٦ برقم ٣٥٧) وذكره الحافظ المزي في «تهذيب الكمال» (٣/١٠٢). قال الشيخ الألباني في تخريجه: ضعيف الإسناد؛ فيه الوليد بن مسلم: مدلس، عن الوليد بن نمير: مجهول الحال.

(٤) نحلته: أعطيت بغير عوض.

نَحَلْتِ؟»^(١) قال: لا. قال: «فأشهدُ غيري». ثم قال: «أليس يسُرُّكَ أَنْ يَكُونُوا فِي الْبِرِّ سَوَاءً؟»^(٢) قال: بلى. قال: «فلا إذاً».

قال أبو عبد الله البخاري: ليس الشهادة من النَّبِيِّ ﷺ رخصة^(٣).

٥٢ - باب برِّ الأبِّ لولده

٩٤ - حَدَّثَنَا ابْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ، عَنِ الْوَصَّافِيِّ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَّارٍ، عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ: «إِنَّمَا سَمَّاهُمُ اللَّهُ أَبْرَارًا؛ لِأَنَّهُمْ بَرَّوْا الْآبَاءَ وَالْأَبْنََاءَ، كَمَا أَنَّ لِوَالِدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا كَذَلِكَ لِوَالِدِكَ عَلَيْكَ حَقٌّ»^(٤).

(١) قال الجيلاني (١٧٣/١): يدل الحديث على أنه ينبغي على الأب أن يسوي بين أولاده في الهبة، ويهب لكل واحد منهم مثل الآخر، ولا يفضل بعضهم على بعض؛ بل يسوي بين الذكر والأنثى.

قال طاووس وعروة ومجاهد والثوري وأحمد وإسحاق وداود: هو حرام اهـ. نووي.
وقال بعض الشافعية: أن يكون للذكر مثل حظ الأنثيين.

والصحيح المشهور: أن يسوي بينهما - بين الذكر والأنثى - لظاهر الحديث، إلا أن يكون زيادة في الدين.

ولو وهب في صحته كل المال لولدٍ جاز، وأثم. أي: إذا قصد حرمان بقية الورثة. ولو فضل بعضهم على بعض، أو وهب لبعضهم دون بعض: فذهب جمهور الأحناف إلى أنه مكروه وليس بحرام، والهبة صحيحة اهـ. الجيلاني.

(٢) أخرج الطحاوي بسنده عن النعمان: سؤوا بين أولادكم في العطية كما تحبون أن يسؤوا بينكم في البرِّ. اهـ. الجيلاني (١٧٣/١) وانظر: «فتح الباري» (٢١٣/٥).

(٣) أخرجه البخاري (٢٥٨٧ و ٢٦٥٠)، ومسلم (١٦٢٣)، وأبو داود (٣٥١٣)، والترمذي (١٣٧٨)، والنسائي (٢٦٧٣ - ٢٦٧٤)، وابن ماجه (٢٣٧٦).

(٤) ذكره الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢٣٥)، وابن عدي في «الضعفاء» (٤/٣٢٣). وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٤١٥/٢) للمصنف هنا ولعبد بن حميد وابن أبي حاتم موقوفاً، وأخرجه ابن مردويه عن ابن عمر مرفوعاً، والأول - الموقوف - أصح. وانظر تفسير ابن كثير (٤٤٣/١) فقد ساق أسانيدها. وضعفه الشيخ الألباني في تخريجه: فيه الوصافي - واسمه: عبيد الله بن الوليد - ضعيف.